

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٢٠

الخميس، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

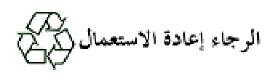
الرئيس:	السيد تشوركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد لونغ تشو
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد غونزاليس
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

التقرير نصف السنوي التاسع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2009/218)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

التقرير نصف السنوي التاسع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2009/218)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد سلام (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

تقرر ذلك.

أدعو السيد رود - لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/218، التي تتضمن التقرير نصف السنوي التاسع المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد تيري رود - لارسن المبعوث الخاص لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأعطي الكلمة الآن للسيد رود - لارسن.

السيد رود - لارسن (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض اليوم التقرير نصف السنوي التاسع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

قبل عام واحد، بلغ لبنان حافة الحرب الأهلية ورجع عنها. وكان العنف الذي اندلع في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ أحد أكبر التهديدات لأسس الدولة اللبنانية ذاتها. وقد مر عام على اعتماد الاتفاق بين الزعماء السياسيين اللبنانيين بوساطة أمير قطر ودعم جامعة الدول العربية في الدوحة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، شهدت الحالة السياسية والأمنية الداخلية في لبنان تحسنا ملحوظا.

ولحسن الحظ، فقد نُفذت التعهدات التي قُطعت في الدوحة أو يجري العمل بجدية لتنفيذها. ولم تؤد الانقسامات السياسية بين الأكثرية المتمثلة في حركة ١٤ آذار/مارس والمعارضة المتمثلة في حركة ٨ آذار/مارس إلى شل الحياة، برغم حدوث توترات من حين إلى آخر. ويبذل الرئيس ميشال سليمان جهودا دؤوبة لتحقيق الوحدة الوطنية. والتحسن العام في الحالة في البلاد، مقترنا بجهود المصالحة في

المنطقة، هيأ بيئة مؤاتية لتعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي وبسط سيطرة الحكومة في مختلف أنحاء البلاد.

وفي هذا السياق، يسعدني الإبلاغ اليوم باتخاذ مزيد من الخطوات على طريق التنفيذ الكامل لمتطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وتتوالى النتائج الإيجابية للزخم الناشئ عن اجتماع القمة الذي عقد في دمشق في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بين الرئيسين بشار الأسد وميشال سليمان. ففي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، عين مجلس الوزراء اللبناني ميشال خوري كأول سفير للبنان لدى سوريا. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، بدأت سفارة سوريا في بيروت عملها. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، افتتحت سفارة لبنان في دمشق. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، وافق الرئيس سليمان على تعيين علي عبد الكريم علي كأول سفير لسوريا لدى لبنان. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، وصل ميشال خوري إلى دمشق لتولي مهام منصبه. وقدم أوراق اعتماده صباح هذا اليوم إلى الرئيس بشار الأسد. وبهذه الخطوات الأخيرة، تكون سوريا ولبنان قد أنجزا تقريبا العملية التي تفضي إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين الجارين، وذلك تنفيذا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

ويواصل الأمين العام جهوده لتشجيع سوريا ولبنان على إنجاز الترسيم الكامل لحدودهما المشتركة. وأبلغ الرئيسان الأسد وسليمان الأمين العام بصورة منفصلة في الدوحة في آذار/مارس الماضي أن لجنة الحدود المشتركة ستجتمع قريبا لبدء عملها بشأن ترسيم الحدود عملا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في دمشق بين الرئيسين في ١٣ و ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر الرئيس سليمان مرسوما رئاسيا عيَّن بموجبه الأعضاء اللبنانيين في لجنة الحدود اللبنانية – السورية المكلفة بترسيم حدودهما المشتركة. وتتطلع الأمم المتحدة إلى تعيين سوريا لمندوبيها في اللجنة. ويرحب الأمين العام بالتزام سوريا ولبنان مجددا بإحراز تقدم بشأن هذه المسألة، ويتوقع أن يتحقق ذلك مبكرا. فإحراز تقدم ملموس بشأن ترسيم الحدود أمر مهم وسيعود بالنفع على البلدين.

والأمين العام سعيد بالتحسن الملحوظ في العلاقات بين الجارين القريبين تاريخيا ودخولها مرحلة جديدة، وبخاصة مع إقامة العلاقات الدبلوماسية. ويشيد الأمين العام بالرئيسين السوري الأسد واللبناني سليمان لما يتحليان به من سمات قيادية. وهو يرحب بالتزام حكومة سوريا مجددا، كما جاء في رسالة من الممثل الدائم لسوريا إلى الأمين العام بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/227)، بالحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه على نحو ما دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). والأمم المتحدة تأمل أن تكون كل هذه التطورات الأخيرة إيذانا ببدء حقبة جديدة من التعاون المتجدد بين البلدين في إطار الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما واستقلاله السياسي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الدبلوماسية في ما يتصل بمسألة منطقة مزارع شبعا. وسيتضمن التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المزيد حول هذه المسألة.

واستمرت إسرائيل خلال الأشهر الستة الماضية في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر في انتهاك لسيادة لبنان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وحث الأمين العام محاوريه الإسرائيليين مرة أخرى خلال الأسابيع القليلة الماضية على إيجاد حل مبكر لهذه المسألة.

واستمرت بكثافة عمليات اختراق الأجواء اللبنانية من جانب الطائرات الإسرائيلية في انتهاك للسيادة اللبنانية ولقرارات مجلس الأمن. وما زالت الحكومة اللبنانية تحتج

على تحليق هذه الطائرات، الذي تدّعي الحكومة الإسرائيلية أنها تنفذه لأسباب أمنية. وقد شجبت الأمم المتحدة هذه الانتهاكات مرارا وتكرارا ودعت إسرائيل إلى وقف تحليق هذه الطائرات.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، ألقت السلطات اللبنانية القبض على عدد من الأفراد للاشتباه في تجسسهم لحساب إسرائيل. والتحقيقات مستمرة. وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، تكلم رئيس الوزراء السنيورة علانية عن هذه المسألة ووصفها بأنها انتهاك خطير لسيادة لبنان. وقال رئيس الوزراء أيضا إنه طلب من وزير خارجيته تقديم معلومات كاملة عن شبكات التجسس المزعومة هذه إلى الأمم المتحدة. وفي هذه المرحلة، لم تتلق الأمانة العامة حتى الآن أي رسائل رسمية من حكومة لبنان بخصوص المسألة. وإذا ثبتت صحة هذه المزاعم، فإنها ستشكل حقا انتهاكا خطيرا لسيادة لبنان.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى تلك الفقرة من القرار الداعية إلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها. فحل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها أمر حيوي لاستكمال توطيد أركان لبنان كدولة مستقلة وديمقراطية. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم ملموس على طريق حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها كما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وليس من المغالاة التشديد على الخطر الذي تمثله الجماعات والميليشيات المسلحة على سيادة الدولة اللبنانية واستقرارها، على نحو ما أظهرته أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨. فهي تشيع جوا من الترهيب في سياق الانتخابات النيابية الوشيكة. كما أن وجودها يزعزع الاستقرار في المنطقة ويتنافى مع أهداف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يرمي إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

وهناك تقارير مزعجة عن توفر جماعات من كل ألوان الطيف السياسي في لبنان على أعداد كبيرة من الأسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما برح قادة حزب الله يؤكدون أن الحزب حصل على تكنولوجيا عسكرية أكثر تطورا. والأمم المتحدة تحمل تلك التقارير على محمل الجد، غير أنها لا تملك الوسائل الضرورية للتحقق منها بصورة مستقلة. وعلاوة على ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق بشأن الثغرات الموجودة على حدود لبنان مع الجمهورية العربية السورية التي تجعل من انتهاك حظر الأسلحة احتمالا قائما. وعلى الرغم من أن قيام سوريا مؤخرا جدا بنشر قواتها على طول الحدود اللبنانية الشمالية – بالتنسيق مع الجيش اللبناني – خطوة إيجابية، فإن الأمر سيتطلب المزيد من التنسيق العملي بين سوريا ولبنان بغية تعزيز مراقبة الحدود. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن حكومة سوريا أنكرت مشاركتها في أي عمليات غير قانونية لنقل الأسلحة عبر حدودها مع لبنان.

وكما يعلم المجلس، فإن أبرز الميليشيات اللبنانية المتبقية هي المكون العسكري لحزب الله. وعلاوة على ذلك، تعمل عدة ميليشيات فلسطينية في البلد، داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

ويساورنا القلق إزاء الحوادث الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية وحولها. وتشكل بعض مخيمات اللاجئين ملاذا آمنا للساعين إلى الخروج على سلطة الدولة. يذكّر هذا الأمر بالخطر الجسيم الذي تشكله المجموعات المسلحة على استقرار لبنان وسيادته، ويؤكد الحاجة الملحة إلى نزع سلاحها. وقد تحسن التنسيق والتعاون الأمنيان بين الأجهزة الأمنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية، وينبغي

مواصلة تشجيعهما على ذلك. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لاحتواء أعمال العنف، التي يمكن أن تمتد إلى المناطق المجاورة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نوقشت مسألة السلاح الفلسطيني خارج مخيمات اللاجئين الرسمية الاثني عشر في لبنان، مرة أخرى، في إطار الحوار الوطني. وتحتفظ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة بتلك المنشآت العسكرية بشكل غير قانوني. وتوجد على الحدود اللبنانية – السورية أربع من هذه القواعد العسكرية، التي تتيح لتلك الميليشيات سيطرة فعلية على أجزاء من الحدود البرية. وهناك أيضا منشأة خامسة من هذا النوع في جنوب بيروت. ومع أن الزعماء السياسيين الرئيسيين الـ ١٤ في لبنان توصلوا، خلال الحوار الوطني عام ٢٠٠٦، إلى الاتفاق على ضرورة تفكيك تلك المواقع الفلسطينية المسلحة في غضون ستة أشهر، لم يحرز أي تقدم في هذا الشأن. وخلال آخر جلسة للحوار الوطني، التي عقدت في ٢٨ نيسان/أبريل، أكد الزعماء السياسيون اللبنانيون من جديد على ضرورة تنفيذ القرارات السابقة المنبثقة عن الحوار الوطني. ولقد آن الأوان لتنفيذ ذلك القرار الهام.

وناشد الأمين العام السلطات اللبنانية أن تتخذ التدابير اللازمة، وفقا لقرارات الحوار الوطني، لتفكيك المرافق الأساسية شبه العسكرية الموجودة خارج المخيمات الفلسطينية. ومع أنه يدرك تماما أن المسؤولية عن هذا الأمر تقع أساسا على عاتق السلطات اللبنانية، فإنه يذكّر بأن مقر كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة يقع في دمشق. وبالتالي، سيكتسي التعاون بين حكومتي سوريا ولبنان أهمية في معالجة هذه المسألة في إطار الحرص على الاستقرار الإقليمي.

ولا يزال حزب الله يملك قدرة وبنية تحتية شبه عسكرية كبيرة خارج نطاق سلطة الدولة، مما يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وتمثل تلك الترسانة تحديا مباشرا لسيادة الدولة اللبنانية وتهديدا للاستقرار الإقليمي.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، كان هناك قلق متزايد إزاء انخراط حزب الله في أنشطة نضالية سرية وغير قانونية خارج الأراضي اللبنانية. ففي ٨ نيسان/أبريل، أعلن النائب العام المصري عن اعتقال ٤٩ شخصا استنادا إلى معلومات وردت من جهاز مباحث أمن الدولة. ووفقا للنائب العام، يُزعم أنهم ينتمون إلى خلية كلفها حزب الله بمهمة "التخطيط لعمليات معادية وتنفيذها على أرض مصر". وفي ١٠ نيسان/أبريل، أقر الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، علنا بأن السلطات المصرية احتجزت عضوا من حزب الله لمحاولته توفير مساعدات لوجستية وعسكرية للمقاتلين في قطاع غزة.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، اجتمعتُ في القاهرة مع رئيس مصر ووزير خارجيتها. وأطلعاني على العناصر الأولية للتحقيق بشأن الخلية، وطلبا إليّ أن أنقلها إلى الأمين العام. وفي أعقاب تلك الزيارة، أجرى وزير خارجية مصر محادثة هاتفية مع الأمين العام، أشار فيها إلى أن الحكومة المصرية ستطلع الأمم المتحدة على نتائج التحقيق الجاري.

وفي مراسلة أخيرة، أبلغت الحكومة المصرية الأمين العام باكتشاف خلية يقودها عضو لبناني من حزب الله خلال عام ٢٠٠٨. و باستخدام جواز سفر حقيقي وهوية مزورة، قام عنصر حزب الله بزيارة مصر على مدى سنوات، حيث قام بتجنيد أعضاء في الشبكة. وأطلعت الحكومة المصرية الأمين العام على عدد من التفاصيل بشأن خطط

الخلية ومواردها وأعمالها، فضلا عن المواد والأجهزة التي تمت مصادرتها.

وفي خطاب بثه التلفزيون في ٢٩ نيسان/أبريل، رفض الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، الاتهامات التي وجهتها السلطات المصرية بأن التنظيم كان يروم زعزعة استقرار البلد. وأبلغت الحكومة المصرية الأمم المتحدة بأن المسألة الآن بيد السلطات القضائية في مصر.

وأعرب تقرير الأمين العام بشأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) عن القلق إزاء البيانات التي أصدرها قادة حزب الله، وأدان هذا التدخل غير المبرر في الشؤون الداخلية لدولة عضو. ومما يثير القدر ذاته من الانزعاج إقرار حزب الله علنا بتقديم الدعم للمقاتلين في غزة انطلاقا من الأراضي المصرية. وتتجاوز تلك الأنشطة نطاق خطة حزب الله الوطنية المعلن عنها.

ولا تزال مسألة أسلحة حزب الله تكتسي أهمية مركزية في المناقشات السياسية في لبنان. وقد أكد الأمين العام مجددا اقتناعه بأن نزع سلاح وتفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ينبغي أن يتم من خلال حوار سياسي شامل يتناول المصالح السياسية لجميع اللبنانيين. وينبغي أن يرسّخ في آخر المطاف السلطة السياسية والعسكرية الوحيدة للحكومة اللبنانية. وبالتالي، ينبغي أن يكف حزب الله عن أي أنشطة نضالية خارج لبنان، وأن يستكمل عملية تحوله إلى حزب سياسي لبناني صرف، وفقا لمتطلبات اتفاق الطائف. ويجب على الأطراف الإقليمية، لا سيما الأطراف التي لا تزال تحتفظ بروابط وثيقة مع حزب الله، أن تشجعه على المضي في الاتجاه ذاته.

ويسرنا أن تكون جلسات الحوار الوطني، برعاية رئيس الجمهورية، مستمرة في الانعقاد مرة كل شهر تقريبا بغية وضع استراتيجية للدفاع الوطني، تنظر في السبل الكفيلة بتعزيز سلطة الدولة. وقد عقدت الجلسة الأخيرة منها في ٢٨ نيسان/أبريل. وفي الجلسات السابقة، التزم المشاركون، في جملة أمور، بالعمل على كفالة إيجاد بيئة سياسية وأمنية مؤاتية لإجراء الانتخابات البرلمانية في أجواء سلمية خالية من العنف وتتسم بخطاب انتخابي رزين. كما تم الاتفاق على أن يواصل الخبراء السعي إلى وضع استراتيجية للدفاع الوطني. وستعقد الجلسة التالية في ١ حزيران/يونيه.

ويتناول الحوار بعض المسائل الأساسية التي ستؤثر على مستقبل لبنان وطبيعته كدولة على المدى الطويل. غير أنه رغم الإقرار بما لهذه العملية من حسنات، فإن مكاسب الحوار الوطني عموما تظل محدودة في هذه المرحلة. ويجب على جميع الزعماء اللبنانيين تناول هذه العملية بروح من التعاون، وبذل كل جهد ممكن لتحقيق نتيجة إيجابية وملموسة، بما يضفي طابعا رسميا على احتكار الحكومة اللبنانية لاستخدام القوة داخل حدود لبنان، ويساعد على إحراز تقدم على صعيد نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وفقا لقرارات مجلس الأمن واتفاق الطائف. وذلك الأمر أساسي أيضا لكفالة استقرار المنطقة. وما زلنا نعي التداعيات الإقليمية لهذه المسألة، وبالتالي، ندعو جميع الأطراف، داخل لبنان وخارجه، إلى التوقف فورا عن جميع الجهود لنقل الأسلحة والحصول عليها وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة.

وتود الأمم المتحدة أن تشيد بالقوات المسلحة اللبنانية التي تؤدي دورا هاما في تعزيز سيادة لبنان وبسط السيطرة على البلد بأكمله، وبالتالي تعزيز الاستقرار في لبنان وجواره. إن تعدد المسؤوليات الأمنية الملقاة على عاتق القوات المسلحة اللبنانية، المقترن بالافتقار إلى المعدات العسكرية الكافية، يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، فإنني أدعو البلدان المانحة إلى مواصلة المبادرة بتقديم المساعدة إلى

القوات المسلحة اللبنانية من أجل تحسين قدراتها التشغيلية واللوجستية.

وخلاصة القول، أذكّر بأنه منذ اعتماد القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نُفذ العديد من أحكامه بالفعل. وأُجريت الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ٢٠٠٨. وسحبت سوريا قواتها ومعداتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان وسوريا علاقات دبلوماسية وأجريا محادثات رفيعة المستوى بشأن المسائل ذات الصلة بسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، مثل ترسيم الحدود الدولية بين البلدين، كما حث مجلس الأمن بقوة على ذلك في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأحداث الأمنية المتفرقة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأدّى بعضها إلى وقوع خسائر بشرية. وتسلط هذه الحوادث الضوء على مدى انتشار الأسلحة والمجموعات المسلحة التي لا تزال ناشطة في لبنان ويشكل وجودها انتهاكا مستمرا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وتهديدا مباشرا لاستقرار البلد والمنطقة ككل. والتهديدات التي يمثلها وجود ميليشيات خارج سيطرة الدولة تؤكد أن أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) المتبقية تظل قائمة فيما يتعلق بنزع أسلحة كل المجموعات المسلحة وبسط سيطرة الحكومة على جميع أنحاء البلد. ويشكل حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها عنصرا ضروريا لإنجاز عملية توطيد أركان لبنان كدولة مستقلة وديمقراطية.

وتمثل الانتخابات النيابية الوشيكة المقرر إجراؤها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ منعطفا جديدا في المرحلة الانتقالية الحاسمة التي يشهدها لبنان منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومما يثلج الصدر حقا التزام الزعماء اللبنانيين بإجراء انتخابات حرة ونزيهة لا تتخللها أعمال عنف ولا خطب تلهب المشاعر. وإنه لأمر جوهري حقا أن تستمر الأطراف في التقيد باتفاق الدوحة، بما في ذلك الالتزام بالامتناع عن استخدام الأسلحة لتسوية أي خلافات سياسية داخلية. ويتعين على الزعماء اللبنانيين التفكير أولا وقبل كل شيء في مستقبل بلدهم وتجاوز المصالح الطائفية والفردية. وفي ٧ حزيران/يونيه، سيتاح للشعب اللبناني فرصة فريدة من نوعها لإظهار التزامه الحقيقي بالديمقراطية.

ومن الواضح أنه لا بد للبنان من الحفاظ على الإطار السياسي الشامل للتعايش على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف في جو خال من التخويف.

والأمين العام يدعو جميع الأطراف وكل الجهات الفاعلة إلى الالتزام الكامل بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسيواصل بذل جهوده من أجل التنفيذ التام لهذه القرارات ولجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد رود - لارسن على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.